١) إشكالية النظام السياسي اللبناني من الدستور إلى الوفاق الوطني

بقلم الدكتورة: إيمان مرداس

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

iman.merdass@gmail.com

ملخص البحث:

أجمع الكُتاب على تصنيف لبنان ضمن الجمهوريات غير المستقرة بسبب التركيبة السياسية المعقدة القائمة على جملة من المتناقضات والاختلافات، والتي أفررت سلسلة من الاهتزازات طالت كافة الميادين، وسلسلة من الصراعات بين القوى السياسية المنقسمة على ذاتها. يتناول البحث دراسة المرتكزات الأساسية لهذا النظام، وتتبع الأحداث منذ إعلان الجمهورية ودستورها الأول عام ١٩٢٦م حتى الاستقلال والميثاق الوطني عام ١٩٤٣م، والتسوية في اتفاق الطائف بعد الحرب اللبنانية، والأوضاع الدستورية المختلفة، لأنها أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء دوام إشكالية ممارسة السلطة في لبنان.

Abstract:

The Authors classified Lebanon with the unstable republics because of the complex political which have spawned a series of ,structure based on a number of contradictions and differences The study .tremors in all fields and a series of conflicts between divided political forces examines the basic principles of this system, and follows the events since the declaration of the republic and its first constitution in 1926 until its independence and the national charter in because it is one of the ,1943, the settlement in the Taif agreement after the Lebanese war .main reasons behind the prolonged problem of exercising power in Lebanon

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، دستور، ميثاق وطني، اتفاق.

Keywords: Political System, Constitution, National Charter, Agreement

المقدمة:

عند البحث في إشكالية النظام السياسي اللبناني، لا بد من دراسة المرتكزات الأساسية لهذا النظام، وتتبع الأحداث منذ إعلان الجمهورية ودستورها الأول عام ١٩٢٦م، مرورًا بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣م، وصولًا إلى تسوية اتفاق الطائف بعد الحرب اللبنانية.ومن البديهي عند دراسة النظام السياسيأن نُلقيَ نظرةً فاحصة، نمرّ بها على الأوضاع الدستورية المختلفة والأحداث السياسية المتعددة التي تعاقبت على لبنان، وإيضاح التطور أو التغيرات الجذرية التي حصلت للنظام السياسي اللبناني.

وصل الصّراع في لبنان إلى ذروته عام ١٩٢٠م عندما أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير حيث عمل الانتداب الفرنسي على توسيع مساحة لبنان ليضمّ المنطقة التي عرفت تاريخيًّا بمتصرفية جبل لبنان الذاتية الحكم والتابعة للدولة العثمانية. وبذلك أصبحت الدّولة اللبنانية تضمّ سلسلة جبال لبنان الغربية وسهل البقاع والسّفح الغربي من جبال لبنان الشرقي. وبناءً لهذا التغيير الدّيموغرافي

وسياسة الانتداب، انقسم الشعب اللبنانيإلى تيّارين: تيار مسيحيّ كياني لبنانيّ موالٍ للانتداب، وتيّار عروبي من أكثريّةٍ إسلاميّة يطالب بالوحدة مع سوريا.

كَلفت وزارة الخارجية الفرنسية لِجنة لوضع الدستور اللبناني فوضعت اللجنة مسوّدة دستورٍ استوحته من دستور الجمهورية الثّالثة في فرنسا، والمتعارف عليه صياغة الدساتير في المراحل الانتقالية أو ظل ظروف غير اعتيادية تتعرضها صعوبات جمة نظرًا لغموض الواقع السياسي المحيطة به، فما بالك بسياسة استعمارية تمسك زمام الأمور، فقد وضعت فرنسا أثرها في الدستور، وفي طريقة تطبيقه، وعملت جاهدة على تكريس مفهوم العلاقات التقليدية بين مختلف الطوائف اللبنانية، وتكريس الطائفية في بنود وأحكام الدستور.

وعلى ضوء هذا الدّستور أصبح لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية يتوزع الحكم فيها على ثلاث سلطات منفصلة وهي: سلطة تنفيذية مؤلفة من رئيس الجمهورية والوزراء، سلطة تشريعية تضم النواب والشيوخ وسلطة قضائية بيد القضاة والمحاكم. وكانت سلطة الانتداب تسترسل في طغيانها والسّيطرة على المراكز الحساسة مستغلة الخلافات الطائفية والسياسية بين اللبنانين، لذا شهد الدستور تعديلات عدة قبل أعلان استقلال لبنان وتأسس النظام السياسي الجديد وفق نظام دستوري.

انتهى عهد الانتداب الفرنسيّ على لبنان، وانتهت معركة الجلاء عام ١٩٤٦، فانتقلت السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها المفوض السّامي، إلى رئيس الجمهورية الذي أصبحت له الكلمة الأخيرة في تقرير شؤون البلاد، ليبدأ لبنان مرحلة جديدة بعد نيله الاستقلال بعد أن اعترفت الدول الأجنبية والعربية تباعًا باستقلاله، وتبادل التّمثيل السياسي والدبلوماسي والقنصلي مع معظمها، كما ساهم في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وانضم إلى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.**وبالرغم من سعي الكثيرين لإنشاء وطن بعيد عن التجاذبات الخارجية (عربية وغربية) إلا أنّ لبنان يعيش ومنذ رحيل آخر جندي فرنسي عن أراضيه عام ١٩٤٦م وإلى يومنا هذا حالة من عدم الاستقرار السياسي، تخللتها فترة عانى فيها لبنان من رحى حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً (١٩٧٥-١٩٩٠)، شهدت خلالها البلاد اقتتالًا طائفيًّا وقوميًّا انعكس سلبًا على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة اللبنانية، بسبب توزيع السلطة السياسية بين الطوائف.**

وبسببالإنهيار السياسي والتدهور الأمني، ظهرت سلسلة من المشروعات الإصلاحية وكثرت الوثائق أولها عام١٩٧٦م، وآخرها ١٩٨٩م،حيث نشطت مساعي الدول العربية والغربية إلى إيجاد حل نهائي وجَدي للقضية اللبنانية، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه خاصة بعد الفراغ في سدة الرئاسة حيث تعذر انتخاب رئيس للجمهورية، وحكومتان تتقاسمان الدولة بين عامي ١٩٨٨-١٩٨٩، والانقسام الطائفي للجيش، فكان اتفاق الطائف الذي وافق عليه النواب اللبنانيون بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩م في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، وليد المؤسسة البرلمانية والتحكيم العربي والدعم الدولي والأمريكي، الداعي إلى تحقيق الوفاق الوطني بين الفئات المتحاربة، ومساندة الشرعية اللبنانية في بسط سلطتها الكاملة على كافة التراب اللبناني.

يُعتبر اتفاق الطائف ميثاق جديد أعاد النظر في الخطوط العامة للنظام اللبناني، أو قواعد ثابتة في الحكم، لكنه لم يولد فعليًا على وجه الكامل، ولم يُطبق في جوانب كثيرة أهمها إلغاء الطائفية السياسية، كونها الآفة الكبرى التي فرقت اللبنانيين حول قضايا مصيرية، لذا أصبح من المستحيل مع أية صيغة ماضية حاضرة أو مستقبلية بناء لبنان موحدًا، إذا دامت الصراعات الداخلية والتبعية الخارجية.

أهمية البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على نشأة النظام السياسي في لبنان منذ إصدار دستور عام ١٩٢٦م حتى اتفاق الطائف، وبيان إشكالية هذا النظام الذي سيظل قضية استقطابية فى إطار استمرارية الطائفية على أساس مبدأ تقاسم السلطة، والتركيبة السياسية المعقدة التي تقوم على جملة من التناقضات والإختلافات،وفي إطار تجاذب الواقع المحلي بين مجموعة من القوى والمصالح الإقليمية والدولية، وهو ما خلق علاقة جدلية بين المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، وبين قدرة النظام على خلق حالة من التوافق بين مختلف طوائف لبنان، أو الوصول إلى صيغة تسوية لطبيعة وآلية النظام الدستوري اللبناني.

منهجية البحث:

نظرًا لما شهده لبنان من تغييرات جذرية ومنعطفات كبيرة في نظامه السياسي، لذلك اعتمدت في هذا البحث على المنهج التاريخي، إذ لا يُمكن إدراك أي حالة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دون العودة إلى جذورها التاريخية،كذلك اعتمدت المنهج التحليلي من خلال استقراء وتحليل واقع النظام السياسي اللبناني ودراسته على ضوء الحقائق القائمة من أجل الحصول على حقائق علمية يُمكن من خلالها الخروج باستنتاجات صحيحة، كما اعتمدت المنهج المقارن كونه أساس ميدان النظم السياسية، لأنه يستهدف العمليات الحكومية في الممارسة والتطبيقبمختلف نماذجها.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث بالآتي:

أ- الحدود الزمنية: اقتصر البحث على الفترة الممتدة من عام ١٩٢٦م حتى عام ١٩٨٩م.

ب- الحدود المكانية: اقتصر البحث على رصد نشأة النظام السياسي في لبنان منذ إصدار دستور عام ١٩٢٦م حتى اتفاق الطائف، وبيان إشكالية هذا النظام في زعزعة الساحة الداخلية اللبنانية.

وبناء عليه، تم تقسيم البحثإلى ثلاثة مباحث، ويشتمل كل مبحث على عدد من المطالب:

المبحث الأول: بنية النظام اللبناني: تناولت فيه تكريس قواعد النظام الطائفي، إذ يُعتبر الدستور اللبناني أول من أرسى القواعد الأساسية للطائفية، بالرغم من احتوائه على نصوص تؤكد المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم على أساس انتمائهم الطائفي.

المبحث الثاني: الميثاق الوطني: الذيانبثق خلال معركة الاستقلال عن فرنسا، والتي ساعدت على تكوينه، وتشكيل قواسم مشتركة مكّنت اللبنانين من الالتقاء الوطني والسياسي.

المبحث الثالث: اتفاق الطائف عام ١٩٨٩م: الذي يُعتبر من أهم الاتفاقيات التي وضعت أسس الحياة السياسية في لبنان بعد الحرب المأساوية التي شهدها على مدى خمسة عشر عامًا.

المبحث الأول:بنية النظام اللبناني:

يقوم النظام السياسي اللبناني على وثيقتين رئيسيتين[١]: واحدة مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، إلى جانب بعض القواعد العرفية.

---

[١]باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ – لماذا كان ؟ وهل سقط ؟**، دار النّهار للنّشر، بيروت ١٩٨٧م، ص١٠.

الأولى: تتمثل في الدستور الذي أنشئ عام ١٩٢٦ممستوحًى من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، وأقره المجلس التمثيلي اللبناني برعاية الانتداب الفرنسي.

الثانية: تتمثل في ميثاق عام ١٩٤٣م، فهو عبارة عن اتفاق ضمني أو تسوية سياسية أو صيغة توازن (طائفي– وطني) التقى عليه الزعماء السياسيون الذين قاموابدورٍبارزٍ في تحقيق استقلال لبنان في عام ١٩٤٣م، وظلوا ومن خلفهم من السياسيين ورجال الدولة يستشهدون به أو يرجعون إليه في ممارستهم للنظام السياسي اللبناني، أو يعبترونه جسر الخلاص في كل أزمة يعاني منها لبنان، وهو ميثاق غير مكتوب.

إن كلا المصدرين(الدستور والميثاق)مكملان لبعضهما البعض من حيث الممارسة العملية للسلطة،وعدم المجاراة أو التوفيق بينهما أدىإلى نشوب أزمات حكومية ووطنية حادة،فدوام إشكالية ممارسة السلطة في لبنانتعود إلى تكريس الطائفية وعدم التوازن بين صلاحيات السلطة وما يترتب عليها من مسؤوليات.

المطلب الأول: تكريس قواعد النظام الطائفي:

خلق توسيع حدود جبل لبنان وتحويله إلى دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠م معضلات سياسية ووطنية بسبب التغيير الذي طرأ على النسب الطائفية لسكانه والتي أدت إلى تبدل المواقف السياسية والوطنية[2]. وحتى تأسيس دولة لبنان الكبير كانت نسبة المسلمين قد بلغت في جبل لبنان حوالي ٢٠٪ من مجموع السكان[3]، وفي حينه لم تشكل الديمغرافيا الإسلامية تهديدًا للوجود المسيحي في الجبل. لكن هذا الوضعسرعان ما تغيرت ملامحه بعد إنشاء دولة لبنان الكبير، حين خسر المسيحيون تفوقهم الديمغرافي الساحق، لا سيما وأنّ توزيع السكان في جبل لبنان عام ١٩١٩كان يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على المسيحيين وعلى الدروز وبعض الأقليات الطائفية[٤].

وعلى الرغم من شعور الموارنة بالانتصار على سائر الطوائف من جراء تطبيق الصيغة الوطنية التي نادوا

بها إلّا أنّهم أدركوا خسارتهم للأكثرية العددية،أما المسلمون فلم يخفوا شعورهم بالمرارة جراء تحولهم من طائفة تُمثل الأكثرية السكانية في الدولة العثمانية إلى طائفة ثانية في الكيان اللبناني الجديد[١]، علمًا أنّ المناطق التي ألحقت عام ١٩٢٠م (بعلبك، البقاع، حاصبيا، راشيا)، شكلت الطوائف الإسلامية الأغلبية الساحقة من سكانها[٢].ومن ناحية ثانية، تم توزيع مقاعد المجلس التمثيلي لدولة لبنان الكبير والمؤلف من (١٥) عضوًا على أساس طائفي عوضًا عن المساواة في عدد أعضائه، ووهب الطائفة المارونية الهيمنة على بقية الطوائف، وذلكبتمثّيلهافي المناطق اللبنانية كافة باستثناء طرابلس،على الرغم من أن مدينة بيروت تُعتبر المعقل الأساسي للسنة والأرثوذكس[٣]، وتساوى الشيعة مع الموارنة في الجنوب حيث الأكثرية الشيعية،أمافي جبل لبنان لم

---

[2]باسم الجسر: **الصراعات الوطنية والوفاق اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨١م، ص ٤٣.

[3]مسعود ضاهر: **تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤- ١٩٢٦)**، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص٥٥- ٥٨- ٥٩.

[٤]**Traditions et Polititique de la France au Levant**: Andre' Bruneau, 310 -309 :p .1931 ,Paris.

[١]علي عبد فتوني: **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٣م، ص ٦٩.

[٢]مسعود ضاهر: **تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤- ١٩٢٦)**، مرجع سابق، ص٥٧ .

[٣] علي عبد فتوني: المرجع السابق، ص٧١. نقلًا عن محمد جميل بيهم: **بين مشرق ومغرب (١٩٢٠ – ١٩٦٩)**، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٢٣.

يُعين ممثلًا درزيًّا واحدًا رغم وجودهم وبأعداد كبيرة[٤]، وهكذا تكرس النظام الطائفي في لبنان وأصبح القاعدة الأساسية للحياة السياسية.

ولعل أخطر ما فعله الفرنسيون لترسيخ الفرقة والتباعد بين الشعب اللبناني هو تقسيم الطوائف اللبنانية إلى خمسة عشر مذهباً[٥]، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عمدت إلى احتضان الموارنة وحمايتهم عبر الوظائفوالمقاعد النيابية، وجعلتهم الفئة الأولى الحاكمة في لبنان الأمر الذي زاد في بلورة التمايز الطائفي بين الموارنة والمسيحيين من جهة، وبين المسلمين والمسيحيين من جهة أخرى[٦].وكان الولاء الماروني يزداد لفرنسا كلما ازداد العداء الإسلامي لها، وقد عبر البطريرك إلياس الحويك عن هذه العلاقة والتأييد لفرنسا بقوله[٧]:"يكفينا أن نتأكد من وجود الدولة الفرنسية بيننا،فهذا عربون نهوض بلادنا واستقلالها، فنحن ثابتون على حبها في كل الأحوال". علماً أنه كان ينتقد السلطات الفرنسية في بعض ممارساتها.

ومن ناحية أخرى، اعتبر المسلمون أن بعض المسيحيين عقبة في وجه الوحدة العربية، خاصة عندما أقدمت

حكومة حبيب باشا السعد في عهد الرئيس شارل دباس عام ١٩٢٨م على محاولة جعل اللهجة العامية هي اللغة الرسمية للبلاد، والتي تُمكن طلاب البكالوريا من استخدامها في الامتحانات ليقضي بذلك على اللغة العربية الأصلية، وجاء بعده إميل إده، فكانت أولى قراراته إلغاء المدارس الرسمية التي يستفيد منها الطلاب المسلمين والمسيحيين الفقراء، فاعتبر المسلمون بأنّ إلغاء التعليم الرسمي تهديم لأسس السيادة القومية والوطنية[١]، وفي إطار ترسيخ التفرقة بين اللبنانيين، يذكر أحمد طربين في كتابه "الوحدة العربية في تاريخ المشرق" الآتي[٢]: "لتثبيت سلطتهم أشاع الفرنسيون بين صفوف الدروز والشيعة أن فكرة الوحدة العربية من صناعة الطائفة السنية، وأن نجاحها سيقضي على مصالحهم". لذا بات شعار الحقوق الطائفية والمساواة المطلب الأساسي،نظرًا للممارسات الفرنسية الّتي شعر المسلمون من خلالها بأنّ هناك خطة سياسية للقضاء على تطلعاتهم. وجاء عام ١٩٣٢م الذي يعتبر مرحلة مفصلية في تكريس الطائفية في النظام السياسي اللبناني،وذلك للأسباب التالية:

أ- **الإحصاءات السكانية:**استنادًا إلى الإحصاءات السكانية التي جرت في عام ١٩٣٢م، حقق المسيحيون نتيجة التزوير تفوقًا طفيفًا على المسلمين (٥١.٧٪ مقابل٤٨.٣٪)[٣]، هذا الفارق البسيط أدى إلى ظهور توتر بين الطائفتين، كما أخذت بُعدًا آخر من الناحية السياسية يتعلق بنصيب كل طائفة من مغانم النظام السياسي وارتباط ذلك بحجمها،فالخوف من الزيادة في عدد المسلمين دفع إميل إده أثناء الانتداب الفرنسي إلى المطالبة بلبنان صغير ضمن حدود جغرافية تضمن للمسيحيين بمختلف

---

[٤] المرجع نفسه: ص ٧٢.

[٥] رياض الصمد: **الطائفية ولعبة الحكم في لبنان**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م، ص ٩٠.

[٦] محمد طي: **المسألة الطائفية في لبنان**، دراسات عربية، العدد الأول، السنة العاشرة، ١٩٧٣م، ص ٧٤- ٧٥.

[٧]علي عبد فتوني: **تاريخ لبنان الطائفي**، المرجع السابق، ص ٧٦. انظر أيضًا: جورج أنطونيوس: **يقظة العرب**، ترجمة د. ناصر الدين الأسد، د. إحسان عباس، دار العلم للملايين، ط٨، ١٩٨٧م، ص ٤٩٨.

[١]حسان حلاق: **الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم في لبنان**، منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت، ١٩٨٧م، ص ٢٣٢- ٢٣٣.

[٢] أحمد طربين: **الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي (١٨٠٠- ١٩٥٨)**، جامعة دمشق، ١٩٧٧م، ص ٢٣٥- ٢٣٦.

[٣]آني لوران وأنطوان بصبوص: **الحروب السرية في لبنان**، دار مختارات، بيروت، ١٩٨٨ ص١٩٢- ١٩٤. راجع أيضًا: علي حسين الشامي: **ندوة عودة الكفاءات اللبنانية المهاجرة**، منشورات وزارة المغتربين، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٧٥.

طوائفهم أكثرية ساحقة ٨٠٪، لأن الزيادة المطردة للمسلمين ستحوّل لبنان الكبير إلى دولة إسلامية، وللحفاظ على مصالحهم ووجودهم وامتيازاتهم سار الموارنة بخطة رباعية الأهداف وبتأييد من سلطة الانتداب وهي[٤]:

– الإبقاء على النظام الطائفي في لبنان والدفاع عنه.

– الاستحواذ على امتيازات تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية.

– محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين المغتربين.

– إيجاد هوية لبنانية تقوم على ميراث ثقافي خاص بهم.

من هنا، أصبح التحول الديموغرافي عاملًا مؤثرًا في الحياة السياسية اللبنانية، فادعاء تفوق المسلمين العددي من جهة، وتمسك المسيحيين بنتائج إحصاء عام ١٩٣٢م من جهة ثانية، وبسبب عدم وضوح الأكثرية المطلقة، بدأ كل فريق يسعى لتعزيز عدد أفراد طائفته بطرق غير مباشرة: المسلمون من خلال المطالبة بتجنيس الأكراد وعرب وادي خالد، والمسيحيون من خلال منح الجنسية اللبنانية للأقليات المسيحية القادمة من سوريا وإلى الأرمن والمغتربين.

ب– تحديد هوية رئيس الجمهورية:في إطار التنافس والصراع الداخلي، تجاذبت الساحة اللبنانية اتجاهين[١]: الأول يصر على مارونية المرشح لرئاسة الجمهورية، والثاني يدعو إلى تولي مسلم رئاسة الجمهورية، وقد رشح الشيخ محمد الجسر نفسه لهذا المنصب بدعم من بعض الموارنة، لكن سلطات الانتداب رفضت هذا الترشيح لأن الحفاظ على وجودها يقتضي ترسيخ هيمنة المسيحيين، وبالتالييجب أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيًا[٢].

ج– علاقة المسلمين بالانتداب:عمل بعض القادة المسلمين على تخفيف حدة السلبية في تعاطيهم مع سلطة الانتداب، وسعوا للحصولعلى المراكز[٣]. وبالمقابل بدأت الأوساط المارونية تشعر بأهمية استمالة المسلمين، فعمد رئيس الجمهورية إميل إده إلى إسناد رئاسة الوزراء إلى مسلم سني هو النائب خير الدين الأحدب وهي المرة الأولى التي يتولى فيها مسلم رئاسة الوزراء منذ بداية عهد الجمهورية اللبنانية[٤].

هذه المحاولات لم تنهِ الاتجاهات الطائفية في لبنان، بل ازدادت حدة لا على أساس طائفي وحسب وإنما على أساس مذهبي، وأصبح السياسيون يتقدمون بمطالب لأبناء مذهبهم وليس لأبناء طائفتهم، وبات اللبنانيون يشكلون فرقًا على أساس الدين، وينظرون إلى أي موضوع من نقاط مختلفة، وهكذا استمرت الانقسامات قائمة بينهم[٥].

---

[٤]عبد الرؤوف سنو: دراسة بعنوان: **لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارساته**، لا تاريخ، ص ٣ – ٤.

[١]وليد عوض : **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٧٧م، ص ١٩٠ .

[٢]حسان حلاق: **التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ – ١٩٥٢)**الدار الجامعية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤ م، ص ٧٦ – ٧٧.

[٣]الأب ريمون هاشم: **الانتداب الفرنسي على لبنان**، منشورات الجامعة الأنطونية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٣٢١.

[٤]المرجع نفسه: ص ٣٢٦.

[٥]حسان حلاق: **مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ – ١٩٣٨)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٨٤.

المطلب الثاني:الدستور اللبناني:

أ- الإطار التاريخي لنشأة الدستور:

أثارت نشأة دستور عام ١٩٢٦م جدلًا بين رجال السياسة والمؤرخين اللبنانيين إذ اعتبر بعضهم أن هذا الدستور قد أعدته السلطة المنتدبة، وأنه نسخة عن دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، بينما رأى آخرون العكس واعتبروا أنّه نتاج لبناني محض[١]. وطبقًا لذلك كان المندوب السامي مصدر للسلطتين التشريعية والتنفيذية، أي هو الذي يُعين حاكم لبنان الكبير، كما أنشأ المجلس التمثيلي الذي أوكل إليه بعض الوظائف التشريعية، بالإضافة إلى تشكيل مجلس القضاء الأعلى الذي كان المندوب السامي يُعين أعضاءه بناءً على أسس طائفية[٢].

في عام ١٩٢٥م انتخب المجلس التمثيلي لجنة مصغرة لوضع بنود دستور لبنان (أيضًا كانت هذه اللجنة مشكلة على أساس طائفي)، حيث كان من الضروري أن يراعي بنوده وجود العديد من الطوائف التي تعيش على أرضه، لذا قرروا سُنّة المدن الساحلية في لبنان الكبير عدم المشاركة في إعداد الدستور وطالبوا مجددًا بالانضمام إلى سوريا وأبلغوا قرارهم هذا إلى رئيس المجلس التمثيلي وإلى المفوض السامي، وهكذا فعل المجلس البلدي في بعلبك[3].وفي المقابل ضمانًالعدم انضمام الطائفة الشيعية إلى التيار الوحدوي اعترفت سلطة الانتداب بالمذهب الجعفري وإنشاء محكمة التمييز الجعفرية في بيروت[4].

في أيار/مايو عام ١٩٢٦م عَرضت اللجنة مشروع الدستور على المجلس التمثيلي الذي أقره بعد موافقة المندوب السامي، ومن هنا جاء تشكيك البعض من ناحية أن بنود الدستور صاغها المندوب السامي، أي أن

مهمة اللجنة كانت شكلية، وفي العام نفسه تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس نواب، كما تم إنشاء مجلس للشيوخ بناءً على المادة (١٦) من الدستور[5] .

شهد النظام السياسي تطورات عدة من خلال التعديلات التي أجريت على الدستور قبل الاستقلال، فكان التعديل الأول عام ١٩٢٧م والذي بموجبه أصبحت سلطة رئيس الجمهورية أعلى من سلطة البرلمان، والتعديل الثاني جرى عام ١٩٢٩م، وبموجبه حُدِّد التعامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية عن طريق توسيع دائرة اختصاصات كل منهما وتخفيف القيود المفروضة عليه في العلاقات مع الآخر وعُلق العمل بالدستور مرتين، الأولى منذ عام ١٩٣٢م حتّى عام ١٩٣٤م، والثانية بين عاميّ ١٩٣٩م و١٩٤٣م حيث أعلن استقلال لبنان وتأسس النظام السياسي الجديد وفق نظام دستوري[1].

---

[١] ميشال شيحا: **في السياسة الداخلية**، ترجمة أحمد بيضون، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص ٥١- ٦٩.

[٢] نهاد حشيشو: **الحياة الدستورية في لبنان (نشأة الدستور، التعديلات، التفسيرات)**، المركز العربي للمعلومات، لبنان، ٢٠٠٧م، ص ٣٩ – ٤٠.

[3] المرجع نفسه: ص ٤٢. انظر أيضًا: علي فتوني: **تاريخ لبنان الطائفي**، مرجع سابق، ص ٤٢. نقلًا عن جريدة لبنان الكبير الرسمية، العدد ١٩٤٦ بتاريخ ١٢ شباط/فبراير، رقم ٣٥٠٣.

[4] عبد الغني البسيوني: **النظم السياسية والقانون الدستوري**، منشأة المعرفة، الإسكندرية، لا تاريخ، ص ٥٨٣ .

[5] المرجع نفسه: ص ٥٨٤.

[1] أسامه إسماعيل عجروش: **الدستور اللبنانيوتعديلاته**، منشورات زين الحقوقية، بيروت،٢٠١١م، ص ٨٢.

ب- الطائفية في الدستور :

يُعتبر الدستور اللبناني أول من أرسى القواعد الأساسية للطائفية، بالرغم من احتوائه على نصوص تؤكد المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم على أساس انتمائهم الطائفي[٢]، كما اشتمل على نصوص تلغي الطائفية السياسية حيث نصت مقدمة الدستور الفقرة (ج) والمعدلة عام ١٩٩٠م[٣]: "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية لأنها هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية"وجاء في المادة (٩٥) من الدستور[٤]: "تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة وتوزيع المناصب في مجلس الشيوخ على أساس (٩) للمسيحيين و(٦) للمسلمين"نصت هذه المادة صراحة على أن الوظائف توزع مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، الأمر الذي يتعارض مع المواد السابقة في الدستور وإلى التساوي بين اللبنانيين، كما أنها تتعارض مع المادة (١٢) والتي تنص على "إنّ لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الآخر من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون"[٥].

وبطبيعة الحال، أدى هذا التوزيع إلى ظهور مشكلات عديدة، وإلى القصور في أداء بعض المؤسسات والمديريات في الدولة، فغالبًا ما تم خرق مبدأي الكفاءة والاختصاص، وتعيين مدراء عامين لا يتمتعون بالكفاءة، واحتكار وظائف الفئة الأولى من قبل طوائف محددة. وأصبحت بعض المديريات حكرًا على هذه الطوائف واعتبر تبديلها أو المداورة فيها انتهاكًا لحقوق الطوائف، بمعنى آخر عدم التعامل مع مبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب)، الأمر الذي كرّس طائفية الوظيفة الأولى[١].

إلا أنّ أهم ما جاء في الدستور على الصعيد الطائفي هو الاعتراف بالطوائف الدينية وتمايزها ودورها في مؤسسات الدولة[٢]، فضلًا عن حريتها في إدارة أحوالها الشخصية ومصالحها الدينية[٣]، والقرار (٦٠) الصادر في ١٣ آذار/مارس عام ١٩٣٦م الذي نظم الطوائف يؤكد أن المعترف بها قانونًا هي تلك الطوائف التاريخية[٤]، وهذا التنظيم يُعتبر حق طبيعي وضروري في الحفاظ على الديمقراطية التعددية، إلا أن هذه الطوائف أصبحت تتدخل في السلطة والحكم، مع عجز مؤسسات الدولة علىمراقبتها أو ملاحقتها نظرًا لما تتمتع به من حصانة، وفي ذلك تكريس للطائفية، حيث اعتمد في لبنان مبدأ التقسيم الطائفي على مستوى الحكم فيما عُرف بالديمقراطية التوافقية أو ديمقراطية التوازن الطائفي فأصبح للموارنة رئاسة الجمهورية، وللسنة رئاسة الحكومة، وللشيعة رئاسة مجلس النّواب، واتُّخذ المبدأ نفسه في اقتسام الوظائف الكبرى بما فيها مقاعد مجلس النواب[٥].

---

[٢] المرجع نفسه، ص ٨٧. أحلام بيضون : **الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء** khayaralmoukawama.com.

[٣] مقدمة الدستور اللبناني: البند ج.

[٤] المادة (٩٥) من الدستور اللبناني.

[٥] المادة (١٢) من الدستور اللبناني.

[١]دراسة أعدتها الدولية للمعلومات بعنوان: **إلغاء الطائفية السياسية**، عام ٢٠١٠م،على الرابط التالي: Information International.

[٢]المادتان(٩ و١٠) من الدستور اللبناني.

[٣]مسعود ضاهر: **لبنان الاستقلال والصيغة والميثاق**، دار المطبوعات الشرقية، لبنان، ١٩٨٤م، ص ٢٣٢-٢٣٣.

[٤]أحلام بيضون:**الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء**، مرجع سابق، www.khayaralmoukawama.

[٥]عقل عقل: **العدالة الدستورية والمجتمع التعددي**، طبعة إلكترونية، ص ٥٥١.http://conseilconstitutionnelliban.com

وسواء تم التوافق بالفعل على توزيع الرئاسات الثلاث أو لا، فالسؤال المطروح: لماذا أصر الموارنة على رئاسة الجمهورية ؟ هل تعود هذه السلطة إلى إمكانية تسخيرها لمصلحة طائفتهم ؟

بموجب الدستور، شكل رئيس الجمهورية رأس هرم السلطة، فقد نصت المادة (١٧) على أن[٦]:"يتولى رئيس الجمهورية السلطة الإجرائية ويعاونه الوزراء"كما يحق له حل مجلس النواب وتأجيل عقد جلساته، ودعوته إلى جلسات استثنائية، وهذه الصلاحيات جعلته المؤثر الأول في الساحة السياسية، كما أن تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء أنفسهم، جعل هؤلاء أكثر خضوعًا لسلطته[٧].

نستنتج من ذلك أنّ التناقض الحاصل في الدستور يكمن بين المواد التي تنص على المساواة بين الطوائف،

وأخرى على المساواة بين المواطنين. تلك التناقضات هي نتيجة التضارب الحاصل بين الحقوق الأساسية والحقوق الدينية، فالدستور اللبناني وضع الحقوق الدينية في مرتبة أرفع من الحقوق الأساسية[١].

وتطبيقًا للدستور اللبناني، يتّعين على كل مواطن أن يختار طائفة ينتمي إليها، فهو لا يتمتع بحرية المعتقد التي يضمنها له الدستور ما لم يلتزم بقائمة محددة تقتصر على الطوائف المعترف بها رسميًّا من قبل الدولة، كما ينص الدستور على ضرورة مشاركة الطوائف في الحكم، فيجمع مجلس النواب ما بين مبدأ تمثيل الشعب ومبدأ تمثيل الطوائف. ويذكر د. عقل عقل حول هذا التناقض الآتي[٢]: "من خلال قراءة المادة (٩) من الدستور، إنّ علمنة الدولة اللبنانية يحّدها التعايش بين المواطنين، وهذا التعايش مبني على المساواة بين المسيحيين والمسلمين، الأمر الذي عزّز ضرورة انتماء كل مواطن لطائفة معينة". لذا فإن المسألة الطائفية ستظل قضية استقطابية فى إطار استمرارية النظام السياسي الطائفي في لبنان على أساس مبدأ تقاسم السلطة وعلى طغيان العرف على القانون.

المبحث الثاني:الميثاق الوطني

المطلب الأول: ولادة الميثاق الوطني ومحتواه:

انبثق الميثاق الوطني خلال معركة الاستقلال عن فرنسا، ولا شك أن الأحداث التي مر بها لبنان عام ١٩٤٣ساعدت على تكوينه، وتشكيل قواسم مشتركة مكّنت اللبنانين من الالتقاء الوطني والسياسي، والتعاون في المعركة الانتخابية والنضال المشترك ضد الانتداب، حيث اتفقوا على أن لبنان دولة تأبى أن تكون مقرًّا للاستعمار.ولا شك أيضًا في أنّ السياسة البريطانية قامت بدورٍ بارزٍ في الشرق الأوسط من خلال التصدي لسياسة فرنسا من جهة وتطمين المسيحيين في لبنان من جهة أخرى، بالإضافة إلى دعم وتشجيع الحركات

---

[٦] **La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel**:Edmond Rabbath, Essai de synthese
1973- p: 173., Publication de L'Universite' Libanese,Beyrouth

[٧] المادتان (٥٥) و(٥٩) من الدستور اللبناني.

[١] عقل عقل: **العدالة الدستورية والمجتمع التعددي**، مرجع سابق، ص ٥٥٣ وما يليها.

[٢] المرجع نفسه: ص ٥٦٠. انظر أيضًا المادة (٩) من الدستور اللبناني.

الوطنية في بعض الدول العربية[٣]، طالما أن هذه الدول خاضعة لفرنسا.لذا فإن الميثاق الوطني لم يكن صنع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح فقط، بل كان نتيجة للتطورات التي مرت بها البلاد بدءًا من عام ١٩٣٠م[٤].

ولابد أن ندرك هنا أن المعادلة التي حكمت لبنان منذ استقلاله عام ١٩٤٣م ارتكزت على فرضيتين رئيسيتين، وبمعنى آخر على نفَيين – نفي المطالبة بالوحدة العربية ونفي المطالبة بالحماية الأجنبية، وجاء الميثاق الوطني ليوفق بين الرؤيتين، ويكون السبب في قيام الحكم في لبنان على التسوية والازدواجية[١].

صحيح أن صيغة الميثاق الوطني ولدت بعد عدة لقاءات بين زعيمي الاستقلال (الخوري– الصلح)، ولكن هذه الصيغة تعرضت لعدة تأويلات حول تكوين الميثاق[٢].فهناك فريق من اللبنانيين يقول بأن ميثاق ١٩٤٣م جاء تتويجًا لنضال الشعب اللبناني من أجل الاستقلال والتخلص من مخلفات الانتداب الفرنسي[٣]، وفريق آخر يرى بأن الميثاق ليس سوى تسوية بين رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورياض الصلح، أو تسوية بين اتجاهين مختلفين، ووصف كمال جنبلاط الميثاق الوطني بأنه[٤]:"ألّف بين الفكرة اللبنانية والفكرة العربية"، وفريق ثالث يرى أنهميثاق طائفي، مستندين إلى إبقاء توزيع الرئاسات الثلاث بين الموارنة والسنة والشيعة، كما استندوا أيضًا إلى أنّ المادة (٩٥) من الدستور اللبناني المتعلقة بالتوازن الطائفي في الوظائف العامة[٥].

– محتوى الميثاق الوطني :

الميثاق الوطني شرعة غير مدونة توافق عليها بعض الزعامات اللبنانية قبل عهد الاستقلال عام ١٩٤٣ بفترة وجيزة، وقد كان لرئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء رياض الصلح الفضل الأكبر في تحديد مفهومه والعمل بموجبه[٦]، وكثيرون يؤكدون أن البيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح في ٧ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٣م هو الميثاق الوطني[٧].

يُعتبر الميثاق الوطني بمثابة تكملة وتصحيح للدستور اللبناني في قضايا أساسية تتعلق بهوية البلد، ومشاركة المسلمين في بنية السلطة،والعمل على تحصين الاستقرار الداخلي، وتعرض الميثاق إلى علاقات لبنان مع الدول العربية، كما نهج نهجًا دوليًّا يضمن للبنان سيادته واستقلالهبإقامة علاقات مع الدول الأجنبية على قدم المساواة، دون منح أي منها أفضلية معينة أو امتيازًا معيّنًا.

---

[٣]عاطف عطية: **الدولة المؤجلة (دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان)**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٣٢.

[٤]فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**،رياض الرّيس للكتب والنّشر، ط١، ٢٠٠٧م، ص ١٨٦.

[١]واصف الحركة: **الميثاق بين الوفاق والشقاق**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢٤٨. انظر أيضًا: مسعود ضاهر: **لبنان الاستقلال (الميثاق والصيغة)**، مرجع سابق،ص ٣٠٣– ٣٠٧.

[٢]بشارة الخوري: **حقائق لبنانية**، منشورات أوراق لبنانيّة، ج٢، ١٩٦١م، ص ٤.

[٣] أحلام بيضون: **الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء**، مرجع سابق .

[٤]كمال جنبلاط : **أسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها**، الدار التقدمية، المختارة، ط١، ٢٠١٢م، ص ٤١ – ٤٤.

[٥]عاطف عطية: **الدولة المؤجلة (دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان)**، مرجع سابق، ص١٣٦.انظر أيضًا: الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء http://.pcm.gov.lb/Culturer/ar-LB

[٦]عقل عقل: **العدالة الدستورية والمجتمع التعددي**، مرجع سابق، ص ٥٥٩.

[٧]باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط ؟**، مرجع سابق، ص ١٣٦. انظر أيضًا: باتريك سيل: **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠م، ص٥٠٧ – ٥٠٨.

إذا كان الميثاق معاهدة بين اللبنانيين لخلق وطن حرّ ديمقراطيّ سيد، والذود عن كيانه واستقلاله، والعمل على تقوية وتنمية موارده وعمرانه في الداخل، وتهيئة الجو الملائم لتوثيق علاقاته وإثبات وجوده في الخارج، لماذا شهد لبنان منذ استقلاله وللوقت الحاضر أزمات وحروب وفتن ؟

حمل الميثاق الوطني ضمانات سياسية للمسيحيين مقابل وعود سياسية واجتماعية للمسلمين. وهذا دليل على التفاوت الذي كان لا يزال قائمًا في العلاقات بين ممثلي الجماعتين. لقد بنى الرئيسين الخوري والصلح الاستقلال على نفيين لا على الإيجاب، (لا..لا) لا حماية خارجية ولا وحدة عربية[١]، والنتيجة اختلاف اللبنانيين عام ١٩٥٨م في عهد الرئيس كميل شمعون ما بين موالين للغرب وموالين للعرب والناصرية، وهذا الصراع الواضح على الصعيدين (مسيحي– مسلم) و(عربي– غربي)، ما زال مستمرًا.

المطلب الثاني: ملامح الطائفية في الميثاق الوطني:

إذا كانت شرعية الميثاق الوطني قد بُنيت على فرضية ثُنائية كما ذكر سابقًا، أي تراجُع المسلمين عن المطالبة بالوحدة العربية مقابل معارضة المسيحيين للانتداب الفرنسي، كان المفروض أن يتّخذ لبنان موقفًا حياديًا حيال السياسة العربية – العربية، ولكن تحوّلت مهمة المسلمين "تعريب" مسيحيي لبنان، فيما كان يعمل المسيحيون على "لبننة" المسلمين.

من ضمن ما تم الاتفاق عليه في ميثاق عام ١٩٤٣م وظل معترفًا به حتى الوقت الحاضر، وبالرغم من عدم وجود نصوص مكتوبة على ذلك[٢]: "أن يكون الرئيس اللبناني مسيحيًّا مارونيًّا، ورئيس مجلس الوزراء مسلمًا سُنيًّا، ورئيس مجلس النواب مُسلمًا شيعيًّا، ونائب رئيس مجلس النواب مسيحيًّا أرثوذكسيًّا".كما جرى الاتفاق أيضًا على توزيع الوظائف العامة في الدولة محاصصة بين الطوائف، وقد استند هذا الاتفاق على إحصاء للسكان أُجري عام ١٩٣٢م، وقد ظهرت الأغلبية المسيحية في هذا الإحصاء، حيث حصلت الطائفة المارونية على معظم الصلاحيات في الدولة الجديدة. ولم يقتصر توزيع الوظائف على المناصب العليا، بل تجاوزتها إلى المستويات الدنيا من الوظائف العامة، كما وصف د.عبد الرؤوف[١]:"إن توزيع الوظائف والمراكز بين الطوائف بشكل نسبي "بديمقراطية التناسب"، حيث يكون التنافس على المراكز والمناصب داخل الطوائف وليس بينها، كما جرى الحديث عن "ديمقراطية التراضي" أو "ديمقراطية التوافق" التي تجعل سياسات الحكم وقراراته توافقية – تسووية بين الطوائف[٢]. بالرغم من الوعود التي أطلقتها حكومة الاستقلال بإلغاء الطائفية– السياسية، إلا أن شيئًا من هذا القبيل لم يحصل لأن الحكومة لم تقم بإلغاء المواد الخاصة بالطائفية سواء الواردة في الدستور أو المعمول بها عُرفًا، بل على العكس تعزز النظام الطائفي، وجرى الحفاظ على المادة (٩٥) من الدستور اللبناني[٣].

بقيت عقلية الحكم في عهد الاستقلال كما كانت عليه في عهد الانتداب، ويرى د.مسعود ضاهر[٤]: "إن الميثاق لم يلعب دورًا أساسيًّا في توحيد لبنان، بل عمل على تجميع الطوائف في وحدة أبقت على كوامن التناقضات في داخلها". فقد قسم الميثاقاللبنانيين

---

[١]فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص ١٨٨.

[٢]Georges Corm: **Geoplitique du coflit Libanais,** Paris, Edition La Decouverte, 1986– P: 60–80. انظر أيضًا:

رغيد الصلح: **لبنان والعروبة الهويّة الوطنيّة وتكوين الدّولة**، دار السّاقي، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٢٤١

[١]عبد الرؤوف سنو: **لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، تطورات مقومات التعايش الطائفي وممارساته**، مرجع سابق، ص ٧.

[٢]باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان ؟ وهل سقط ؟**، مرجع سابق، ص ٣٢٤–٣٢٧.

[٣]حسان حلاق: **التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣– ١٩٥٢)**، مرجع سابق، ص١٩٠.

[٤]مسعود ضاهر: **لبنان الاستقلال (الميثاق والصيغة)**، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

إلى فريقين متنازعين، الأول يحاول التمسك بامتيازاته ومغانمه فيما يسعى الآخر إلى زيادة مشاركته في السلطة، وأفضل مثال على ذلك المرسومان (٤٩) و(٥٠) اللذان صدرا في ١٧ حزيران/يونيو عام١٩٤٣م، فالمرسوم الأول حدد مقاعد المجلس النيابي الجديد ٣٢ للمسيحيين و٢٢ للمسلمين،ووالمرسوم الثاني حدد عدد النواب[٥].

ويذكر د.حسان حلاق في كتابه "دراسات في تاريخ لبنان المعاصر"[٦]: "إن المسلمين عارضوا تسجيل المغتربين اللبنانين وذلك منذ عهد الرئيس إميل إده وحكومته التي كان يرأسها حينذاك خير الدين الأحدب، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلال توزيع المقاعد بين الطوائف". احتجت الطوائف الإسلامية على المرسومين لأن من أهدافهما صبغ لبنان بصبغة محلية طائفية، وكاد هذان المرسومان أن يفجرا وحدة اللبنانيين، وقد سويت هذه المسألة عبر رفع عدد مقاعد النواب المسلمين إلى ٢٥ نائبًا مقابل ٣٠ نائبًا للمسيحيين دون أن تخسر الطائفة المارونية أي من مقاعدها لأن التسوية كانت على حساب مقاعد الأقليات المسيحية[١]، ومع ذلك لم تؤدِّ هذه التسوية إلى إرضاء الطرفين، ومنذ ذلك الحين تمتعت الطوائف المسيحية بالأفضلية، فقد جرى اعتماد ٦ نواب للمسيحيين مقابل ٥ نواب للمسلمين، ما يسمى ٦/٥، وهي التي تسمى "تسوية النحاس باشا" رئيس وزراء مصر الذي تدخل واقترح هذا الاقتراح دفاعاً عن حقوق المسلمين.

وجاء قانون ٢ نيسان/أبريل عام ١٩٥١م، الذي حدد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية[٢]، ومن ثم المرسوم الاشتراعي رقم (١٨) الصادر عام ١٩٥٥م المعدل بقرار رقم (٥) عام ١٩٦٧م المتعلق باستقلال الطائفة السنية في مجال أحوالها الشخصية[٣]، والقانون الصادر عام ١٩٦٢م الخاص باستقلال الطائفة الدرزية[٤]، والقانون رقم (٦٧/٧٢) الصادر عام ١٩٦٧م المتعلق باستقلال الطائفة الشيعية[٥]. وهكذا انتظم اللبنانيون جميعًا في طوائف تتمتع بإدارة ذاتية، فهذه الطوائف لا تتمتع فقط باستقلال تشريعي وقضائي وإداري وحسب، وإنما تشترك وعبر ممثليها في تكوين إرادة الدولة من خلال المؤسسات الدستورية التي تشارك في تأليفها.كما صدر قانون الموظفين الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم (١١٢) عام ١٩٥٩م ليكمل إفراز الطائفية والتمثيل الطائفي الذي نص على مراعاة المادة (٩٥) من الدستور في تعيين الموظفين،وقانون ٢٦ نيسان/أبريل عام ١٩٦٠م ليكرس قاعدة التمثيل الطائفي في اختيار أعضاء المجلس النيابي ويحدد نسبة تمثيل كل طائفة في البرلمان[٦].

---

[٥]حسان حلاق: المرجع السابق، ص ١٦٧.

[٦]حسان حلاق: **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٤٣) من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢٠٠ .

[١]حسان حلاق: **التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣- ١٩٥٢)**، المرجع السابق، ص ١٧٦.

[٢]**الموقع الرسمي لوزارة العدل**: http://ahdath.justice.gov.lb/law-nearby-personal.htm

[٣]**الموقع الرسمي للمحاكم الشرعية السنية في لبنان** على الرابط التالي:http://www.slc.gov.lb/default.asp

[٤]الشيخ مرسل نصر: **الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية**، الناشر مؤسسة التراث الدرزي، لندن، ط١، ٢٠٠٩م، ص ٢٨.

[٥] عارف زين الدين: **قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠٠٣م، ص ١٨٨.

[٦]خالد قباني: **ثواب النظام اللبناني وآفاق المستقبل**، محاضرة ألقاها في بيروت بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧م، منشورات جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية. راجع أيضًا: المجلة القضائية: **المرسوم الاشتراعي الرقم(١١٢)**، المنشورات الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠م، العدد ٢٥، ص ١٣.

المطلب الثالث: تدمير الميثاق الوطني:

إذا سلمنا جدلًا أنّالميثاق الوطني هو ذلك الاتفاق الذي انبثق عام ١٩٤٣م عن اللبنانيين والهدف منه نيل الاستقلال والمحافظة على الوحدة الوطنية والرغبة في العيش المشترك بين مختلف الطوائف، فما العوامل التي أدت إلى تدمير الميثاق الوطني؟ هل هي عوامل داخلية أم خارجية أم الاثنان معًا؟.

على الصعيد الداخلي يذكر باسم الجسر في كتابه "ميثاق ١٩٤٣"[١]:" فقد الميثاق الوطني مصداقيته نظرًا للدور الكبير الذي يلعبه الرئيس في توجيه سياسة البلاد"، كما قامت السياسة الخارجية (العربية – الغربية) بدورٍ كبيرٍفيالساحة الداخلية، الأمر الذي انعكس سلبًا على تطبيق الميثاق في علاقات لبنان الخارجية".

وإذا استعرضنا عملية تطبيق الميثاق في العهود الرئاسية منذ الاستقلال وحتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م، سنلاحظ وفي كل عهد،حُكم لبنان على أساس انقسامه إلى طوائف القائم على مبدأ المشاركة بين زعماء الطوائف، كما كانت الحكومات المتعاقبة عبارة عن غطاء لرئيس الجمهورية،وأن السبب الرئيس في تدمير الميثاق الوطني طبيعة النظام الطائفي الذي حمل في بذوره الانهيار لأنه تعامل مع المواطن بحسب انتمائه الطائفي لا بحسب انتمائه الوطني، وسعي كل طائفة التأكيد على هوية مغايرة وانتماء وطني مختلف عن غيرها من الطوائف[٢]،الأمر الذي أدى إلى تعددية ثقافية ومذهبية بحيث بقي لبنان وطنًا تتعايش فيه الطوائف بعيدًا عن فكرة الوطن والمصير الواحد.ويرى البعض أنّ عدم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والفئات اللبنانية أثّرت على مبدأ التناسب المعتمد في الدستور والميثاق، ويرد الأسباب إلى ضعف السلطة المركزية وإلى صيغة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣م الذي كان بنظرهم اتفاقًا على توزيع الغنائم بين أهل الحكم والسياسة[٣].

المبحث الثالث:اتفاق الطائف عام ١٩٨٩:

يُعتبر اتفاق الطائف من أهم الاتفاقيات التي وضعت أسس الحياة السياسية في لبنان بعد الحرب المأساوية التي شهدها على مدى خمسة عشر عامًا، فالإنهيار السياسي الّذي أدّى إلى فراغٍ دستوريٍّ بسبب تعذر مجلس النواب على انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفًا للرئيس أمين الجميّل، وإقدام الأخير على تعيين حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون، والفشل في انتخاب رئيس لمجلس النواب خلفًا لحسين الحسيني الذي انتهت مدة ولايته عام ١٩٨٨م[٤]. وتبع الانهيار السياسي انهيار أمنيّ على أثر إعلان الجنرال ميشال عون حرب التحرير في آذار/مارس عام ١٩٨٩م، بالإضافة إلى سقوط الاتفاق الثلاثي الذي وقعته المليشيات الثلاث (حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة) والذي كان بمثابة المشروع الأول من المشاريع الإصلاحية التي طُرحت بين أطراف متناقضة طائفيًا وسياسيًا[١]. كل ذلك حض البلدان العربية والدول الكبرى على مضاعفة جهودها لوضع حد نهائي للحرب، فكانت هذه نقطة حاسمة باتجاه الضغط للوصول إلى اتفاق الطائف.

---

[١]باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان ؟ وهل سقط ؟**، مرجع سابق، ص ٢٥١– ٢٥٢.

[٢]خالد قباني: **ثوابت النظام اللبناني وآفاق المستقبل**، مرجع سابق.كمال الصليبي: **بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع**،مؤسسة نوفل، بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م، ص ٢٩– ٣١ .

[٣]باسم الجسر: المرجع السابق، ص ٤٠٩. انظر أيضًا: عبد الروؤف سنو: **التعايش المأزوم لبنان من الميثاق الوطني إلى اتفاق الدوحة وتداعياته ١٩٤٣– ٢٠١١**، محاضرة موجودة على الرابط التالي : http://claudeabouchacra.wordpress.com.

[٤]كميل منسى: **إلياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، دار النهر للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٩ .

[١]عارف العبد: **لبنان والطائف**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٦٣. انظر أيضًا: فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، مرجع سابق، ص ٣٩٦.

المطلب الأول: المساعي لإيجاد حل:

لعبت العوامل الإقليمية والتحركات الدولية دورًا في الوصول إلى اتفاق الطائف، حيث عاد الاهتمام الأمريكي إلى ملاحقة النشاط السياسي اللبناني إثر سقوط الاتفاق الثلاثي، بعد أن كانت أمريكا قد قررت إهمال لبنان على أثر إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار/مايو، كما تحركتبعض الدول الأجنبية والعربية وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية[٢]، وتقدم الفاتيكان عبر مبعوثه الشخصي أشيل سيلفستريني Achille Silvestrini بمذكرة سلمها لوزير الخارجية السورية فاروق الشرع، ركزت علىوجوب إعادة بناء لبنان على أساس أنه بلد ذو سيادة ويتمتع بهوية خاصة، مع إقامة علاقات خاصة مع سوريا تحددها الاتفاقيات بين البلدين، ووجوب انسحاب كل القوات الأجنبية لتمكين الحكومة اللبنانية من بسط سيطرتها على كل أراضيها[٣].

في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٨٦م، أعدت القيادات المسيحية مسودة مشروع أو تصور لحل الأزمة اللبنانية من وجهة نظرهم، بمباركة البطريرك صفير، لكن السوريين لم يقبلوا بأي بديل عن الاتفاق الثلاثي[٤]. كما ظهرت مبادرة رجل الأعمال العربي وسفير دولة الإمارات العربية المتحدة في لندن مهدي التاجر[٥]. نتج عنها

مباحثات سرية توصل فيها الطرفان إلى مشروع اتفاق أطلق عليه اسم "الميثاق الوطني"، لكن الاتفاقيبصر النور بسبب رفض سوريا استكمال الحوار، إلى أن دفعت المملكة العربية السعودية عبر رفيق الحريري التوسط لإعادة الحوار[١].

إن النقاطوالمبادئ التي طَرحها رفيق الحريري في وثيقة ١٣ حزيران/يونيو عام ١٩٨٧م، ومشروع ١١ تشرين الثّاني/نوفمبر عام ١٩٨٧م، يُعدان نقطة الانطلاق لمؤتمر الطائف[٢]،فقد سعى الحريري جاهدًا للتوصل إلى حلٍ للأزمة اللبنانية، وبرز اسمه بشكل لافت منذ الاجتياح الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢م عند توليه توزيع المساعدات الغذائية السعودية إلى اللبنانيين تحت لافتة (مساعدات خادم الحرمين الشريفين)، ثم عاد وتردد اسمه وسيطًا سعوديًّا في التحضير لعقد مؤتمري جنيف ولوزان للحوار الوطني[٣].

عُرفت وثيقة الحريري باسم وثيقة ١٣ حزيران/يونيو، وهو تاريخ تسليمها إلى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، وفي السّابع والعشرين منه التقى الحريري بالرئيس الأسد الذي اعتبر أنّ المشكلة مع الجميّل باتت تتجاوز الاتفاق على الإصلاحات الدستورية إلى الكشف عن قتلة الرئيس رشيد كرامي، وأنّ على الرئيس الجميّل القضاء على الظاهرة الإسرائيلية في منطقته قبل أي حوار[٤].

تضمنت وثيقة ١٣ حزيران/يونيو ثمانية مبادئ أساسية، وحددت صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والسلطة التشريعية

---

[٢]عارف العبد: المرجع نفسه، ص ١٦٦. تيودور هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب**، ترجمة موريس صليبا، مركز الدّراسات العربيّ الأوروبّيّ، باريس، ١٩٩٣م، ص ٦٩٧.

[٣]إيلي سالم: **الخيارات الصعبة ١٩٨٢– ١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، ط٣، ١٩٩٧م، ص٤٣٠– ٤٣١.

[٤] انطوان سعد: **السادس والسبعون مار نصرالله بطرس صفير ١٩٨٦–١٩٩٢**،ج١، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٢١٦.

[٥]إيلي سالم: المصدرالسابق، ص ٤٤٠. انظر أيضًا: كريم بقردوني: **لعنة وطن (من حرب لبنان إلى حرب الخليج)**، عبر الشرق للمنشورات، لا تاريخ، ص١٨٧.

[١] عارف العبد: **لبنان والطائف**، مرجع سابق، ص ١٦٩. انظر أيضًا: جورج بكاسيني: **أسرار الطائف من عهد أمين الجميّل حتى سقوط الجنرال – القصة الكاملة للاتفاق وأوراقه السرية**، مكتبة بيسان، ١٩٩٣م، ص ١٦– ١٧.

[٢]جورج بكاسيني: المصدر نفسه، ص ٦٨. أيضًا: إيلي سالم: **الخيارات الصعبة**، مصدر سابق، ص ٣٤٥.

[٣]جورج بكاسيني: **الطريق إلى الاستقلال خمس سنوات مع رفيق الحريري**، د.ن، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م، ص ١٩ – ٢٥.

[٤]إيلي سالم: **الخيارات الصعبة ١٩٨٢– ١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج**، المصدرالسابق، ص٤٥٨ .

والجيش والتربية والتعليم، كما وضعت خطة لإنهاء الاقتتال والعودة بالبلاد إلى حالة السلم والحياة الوطنية الطبيعية[٥].فشلت هذه المبادرة، كما فشل مشروع "الميثاق الوطني" بعد أن كان قد حقق تقدمًا كبيرًا بين البلدين، وأُسدل الستار عليها كالمبادرات التي سبقتها.

بعد أن أقفلت سوريا باب الحوار مع الرئيس الجميل، وأُبلغ الأمر إلى الحريري، بدأ الأخير مع فريق عمل بإعداد مشروع لحل الأزمة عُرف باسم مشروع ١٩٨٧/١١/١١م، نص المشروع تقريبًا على المبادئ العامة ذاتها التي اعتمدتها ورقة ١٣ حزيران/يونيو مع بعض التعديلات[٦].

وفي هذه الفترة، وقبل انعقاد مجلس جامعة الدول العربية، اتفق الرئيس حسين الحسيني والرئيس سليم الحص على عقد لقاءات سرية بينهما لإعداد صيغة وفاقية تحضيرًا لطرحها. عُقدت هذه الاجتماعات بشكل سري في الكورال بيتش وتم التوصل في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٨٨م إلى مشروع بعنوان (مبادئ الوفاق الوطني)[١].

بقي هذا المشروع بعيدًا عن الأضواء إلى حين انعقاد مؤتمر الطائف، وبعد اشتداد النقاش حول المادة ٥٣ من الدستور حول الاستشارات الملزمة لرئيس الجمهورية، شكل الرئيس حسين الحسيني لجنة نيابية من ١٧ نائبًا سُميت "لجنة العتالة" ليطرح المشروع الذي اتفق عليه مع الرئيس الحص لوضع الصيغ الأخيرة لوثيقة الوفاق الوطني بعد استعراض آراء جميع الأطراف، ويروي بكاسيني[٢]: " كانت الاجتماعات في البداية مغلقة يوزع المشروع على النواب، ويعود ويجمعه في نهاية الاجتماع خوفًا من تسريبه إلى الصحافة.

هذه المشاريع الثلاثة الوفاقية، ورقة ١٣ حزيران/مايو، ومشروع ١١/١١، ومشروع الكورال بيتش، كانت أساس بنود وأفكار اتفاق الطائف، لذا يرى كل طرف من الأطراف أن اتفاق الطائف هو من صنعه، ويقول الرئيس سليم الحص في كتابه عهد القرار والهوى"[٣]:"من يقارن بين اتفاق الطائف وبين مشروع الكورال بيتش يجد تشابهًا كبيرًا في نصوص المشروعين، كما أنّ ورقة الحريري متطابقة إلى حدٍّ بعيد"، علماً أن الدكتور خالد قباني كان المرجع القانوني في اتفاق الطائف، وواضع ومنسق بنوده، وظهرت بصماته عند إعداد وولادة اتفاق الطائف، لأنه كان أحد أَبرز القانونيين المشاركين في الطائف.

المطلب الثاني: التعديلات التي انبثقت عن الطائف :

ركز اتفاق الطائف على تثبيت المشاركة، وأكد على المساواة في الحقوق والواجبات بين اللبنانين، واحترام الحريات العامة، ووضع قانونًا جديدًا لتوزيع مقاعد النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وزاد عدد المقاعد إلى ١٠٨ مقعدًا، وكرّس الرئاسات الثلاث بعد أن كانت عُرفًا (رئيس الجمهورية مسيحيّ ماروني، رئيس مجلس الوزراء مسلم سنيّ، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي)، وأوصى بإنشاء مجلس شيوخ، وإلغاء الطائفية السياسية، وإجراء عددٍ من الاصلاحات الإدارية والانتخابية والقضائية والإعلامية والتعليمية منها مثلًا توحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية[٤]، مع أهمية الإشارة إلى أن مجلس النواب في جلساته بعد الطائف أقر زيادة عدد النواب إلى (١٢٨) نائباً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين أي (٦٤ نائباً للمسلمين و ٦٤ نائباً للمسيحيين).

---

[٥]عارف العبد: **لبنان والطائف**، المرجع السابق، باب الملاحق، ص ٣٣٣- ٣٤٠.

[٦]عبد الله بو حبيب: **الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٣٢.انظر أيضًا: جورج بكاسيني: **الطريق إلى الاستقلال خمس سنوات مع رفيق الحريري**، مصدر سابق، ص ٢٩ – ٣٠ .

[١]خالد قباني: **وثيقة الوفاق الوطني في الطائف**، أبحاث توثيق لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، مج ٢، بيروت ١٩٩٣م، ص ٨٦٤.

[٢]جورج بكاسيني: **أسرار الطائف من عهد أمين الجميّل حتى سقوط الجنرال**، مصدر سابق، ص ١٠٨.

[٣]سليم الحص: **عهد القرار والهوىتجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧– ١٩٩٠**، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩١م، ص ١٠٧.

[٤]وهيب أبو فاضل: **لبنان في مراحل تاريخه الموجزة**، أنطوان للنّشر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م، ص ٤١٩.

تضمنت "وثيقة الوفاق الوطني اللبناني" مقدمة وعشرة مبادئ عامة تم تعدادها أبجديًا من الألف (أ) إلى الياء (ي)، والجديد في الموضوع أن الدستور اللبناني لم تكن له مقدمة، فقد كانت مبادئ الكيان والمجتمع والنظام تستخلص من نصوص مواد الدستور، الّتي تبددت في الطائف وشكلت أساس بنيان الاتفاق[١].

أما أبرز التعديلات العامة: فقد جاء الفقرة (أ) و(ب) أن[٢]:"لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضًا وشعبًا"، أي أنّه ليس دولة فحسب، بل إنّه وطن له كيانه قائم بذاته، ولأول مرة ينال لبنان باتفاق أبنائه وخاصة مسلميه اعترافًا بكينونته كوطن، واعترافًا بنهائية الكيان اللبناني بالنسبة لهم.

وجاء في الفقرة (ب) أن[٣]: "لبنان عربي الهوية والانتماء" بعد أن كانت عبارة "ذو وجه عربي" في البيان الوزاري الأول، وقد حسمت هذه العبارة صراعًا استمر بين تيارين أحدهما يدعو إلى الوحدة العربية أو الوحدة السورية منكرًا على لبنان أصالته، والآخر ينفي أي صلة للبنان بالعروبة ويرجعه تاريخيًا إلى الفينقيين[٤].

أما فيما يخص رئاسة الجمهورية، فقدتحول رئيس الجمهوريّة من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية إلى رئيس للدولة، ووفقًا لاتفاق الطائف يقوم بالمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، والسهر على احترم الدستور كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة[٥]، ومُنح رئيس الجمهورية حقّ حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها، وإبداء الملاحظات والرأي في كل أمر يُطرحمن دون حق التصويت، وأعطي حق النقض في خلال مهلة مدّتها خمسة عشر يومًا، ونقلت السلطة الإجرائية من رئيس الدولة إلى مجلس الوزراء باعتباره هيئة جماعية بعد أن كان الدستور في المادة ٧٧ يُنيط هذه السلطة برئيس الدولة[٦]. ويُمكن القول أنّ اتفاق الطائف قلّص صلاحيات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية، وقضى على اتخاذه القرار منفردًا بتعين رئيس الحكومة، بل هو مُلزم بالتشاور، وأنّ أهم انجاز إصلاحي في مؤتمر الطائف هو الانتقال من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسات، غير أن هذه المؤسسات لم يستمر عملها في لبنان كمؤسسات بفعل الطائفية والمحسوبية والفساد.

واستحدث اتفاق الطائف عنوانًا مستقلًا برئيس مجلس الوزراء (المادة ٦٤)، بعد أن كان في الدستور ما قبل الطائف شبه غائب، إذ لم يرد ذكره في الدستور سوى مرتين: الأولى نصّت على[١]: " رئيس الجمهوريةيعين الوزراء ويختار من بينهم رئيسًا"، والثانية نصت على: "إنّ الحكومة تُدلي ببرنامج عملها أمام مجلس النواب، ورئيسها هو الذي يتلو بيانها أو من ينوب عنه"، وفي كلا الحالتين لم يكن الدستور يُنيط برئيس الحكومة أية صلاحيات معينة.

لم يُعدل اتفاق الطائف مهام مجلس النواب، كونه السلطة التشريعية الّتي تمارس حق الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها، وإنّما التعديلات الأساسية برئيس المجلس النيابي الذي كان ينتخب سنة فسنة، وهذا أمر يضعفه، فجعل اتفاق الطائف انتخابه لمدة أربع سنوات. كما هناك تعديلات تعلقت بإنشاء مجلس للشيوخ، وعمل الاتفاق على الحد من صلاحيات مجلس

---

[١]ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ٧٣. انظر أيضًا: **الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦ مع جميع التعديلات التي أقرت في مجلس النواب وفقًا لوثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)**، ١٩٩١م،ص ٤٢.

[٢]المرجع نفسه : الصفحة ذاتها ٧٣.

[٣] أحمد زين: **محاضر ومناقشات، الدّستور اللّبنانيّ وتعديلاته (١٩٢٦-٢٠٠٤)**، د.ن، ط٣، ٢٠٠٤م، ص ٣٠١ .

[٤] حسن موسى: **بلا هوادة المسيرة السياسية لرجل الدولة الرئيس سليم الحص**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٤م، ص ٤١١. انظر أيضًا: باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟**، مرجع سابق، باب الملاحق، ص ٤٩٦.

[٥] أحمد زين : **محاضر ومناقشات ، الدّستور اللّبنانيّ وتعديلاته (١٩٢٦-٢٠٠٤)**، المرجع السابق، ص ٣٠٣ وما يليها. انظر أيضًا:

[٦]ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، المصدر السابق، ص ٤٨.

[١]**الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦**، مرجع سابق،المادة (٦٤)، ص ٤٨.

الوزراء في حل مجلس النواب[٢]. كما أن تعديل المادة (١٨) من الدستور جعلت من مجلس النواب مؤسسة مختلفة عن السابق من حيث قوة صلاحياته واستقلاليته، فأصبح[٣]:"لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين، ولا يُنشر قانون ما لم يقرّه مجلس النواب". ونص الاتفاق على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبيًّا بين الطوائف والمناطق وكذلك بالنسبة لتقسيم الوظائف العليا، حيث كان في السابق– بناءً على القانون الانتخابي لعام ١٩٦٠م– توزيع المقاعد بنسبة ٦ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين، أي ٥٤ مقعدًا للمسيحيين و٤٥ مقعدًا للمسلمين، وزيدَ عدد المقاعد من ٩٩ إلى ١٠٨ مقعدًا، بعد أن كانالاقتراح في نص وثيقة اللجنة الثلاثية العربية ١٢٨ مقعدًا[٤] الذي طبقه المجلس النيابي فيما بعد.

ومن التعديلات أيضًا، اعتبار المحافظة أساسًا للدائرة الانتخابية مع وجوب إعادة النظر بالتقسيم الإداري، بعد أن كان القضاء أساس الدائرة الانتخابية (قانون الانتخاب عام ١٩٧٢م) وذلك صونًا للانصهار الوطني والتعبير الصحيح عن إرادة العيش المشترك[٥]، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي:ومن أجل ذلك، لا بد من تطهير لبنان من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها، وإيجاد حل لمسألة المهجرين اللبنانيين منذ العام ١٩٧٥م، ووضع التشريعات التي تكفل حق العودة[٦].

لم يكن إقرار نص وثيقة الوفاق الوطني اللبناني والتي تضمنت تعديلات دستورية نهاية مرحلة بل بداية مرحلة جديدة بالغة التعقيد والحساسية الداخلية ظهر ما يُشبه الحرب اليومية بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب حول صلاحيات كل منهم وفقًا لنصوص الدستور الجديد، فبرزت مشكلات عديدة أهمها:

١– التناقض بين الرئاستين:أنّ أولى المشكلات التي بدأ رجال سلطة الطائف بمواجهتها تمثلت في رفض رئيس الجمهورية التعديلات الدستورية وتقليص صلاحياته،أما رئيس مجلس الوزراء فكان أمام تجربة تثبيت الصلاحيات التي حاز عليها، بينماكانرئيس مجلس النواب مطمئناًباستحالة حل مجلسه، وهكذا كان الخلاف ينشب بين الثلاثة عند كل خطوة جديدة[١].

٢–الخلافات مع مجلس الوزراء: ومن المشكلات التي ظهرت في تلك المرحلة مسألة انعقاد مجلس الوزراء، ماجاء في المادة ٦٤ من الدستور، فقد أعطت هذه صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء دعوة مجلسه إلى الانعقاد،ولرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد استثنائيًّا، لذا اعتبرها البعض من المواد المبهمة والّتي أدت إلى الانقسام في الآراء بين مَنْ يعتبرأنّ إعداد جدول الأعمال مرهون بموافقة رئيس الجمهورية، ومَنْ يعتبرأنّ موافقته غير ضرورية[٣].

٣– المؤسسة العسكرية: ظهر الالتباس حول المادة ٤٩ من الدستور اللبناني، والتي تنص على[٤]: "إن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء هو السلطة التي تقود كل أجهزة الدولة بما في ذلك العسكرية منها"، وظهر هذا

---

[٢] **لبنان والطائف**، المرجع سابق، ص ٢٢٩.

[٣] **الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦**، المرجع السابق،المادة (١٨)، ص ٥ .

[٤] عارف العبد: المرجع سابق، ص ٢٣٠. انظر أيضًا ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص ٤٥.

[٥] هادي الشوبكي: **قراءة تحليلية لنصوص اتفاق الطائف**، مركز الرأي للدراسات، ٢٠٠٥م، http://www.alraicenter.com

[٦] فهد حجازي : **لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف**، ج٣، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص٣٣٩.

[١] ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، مصدر سابق، ص ١١٢. انظرأيضًا: عارف العبد: **لبنان والطائف**، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

[٣] إيلي سالم: **الخيارات الصعبة**، مصدر سابق، باب الملاحق، ٥٤٥– ٥٤٦. انظر أيضًا: حسن موسى: **بلا هوادة المسيرة السياسية لرجل الدولة الرئيس سليم الحص**، المرجع السابق، ص ٤٣٣.

[٤] ياسين سويد (اللواء الركن): **المسألة اللبنانية (نقد وتحليل)**، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ط١، ١٩٩٨، ص ١٥٢.

الالتباس مع بداية تطبيقه في تجاوزات رئيس الجمهورية صلاحيات قائد الجيش. كما حصل خلاف كيفية التخلص من الحالة العونية، وفي البنود المتعلقة بسورية.

إن صيغة الطائف ما زالت تحمل الكثير من المعادلات الملتبسة التي تحتاج إلى تعديل أو تفسير،فما طُبِّق وما لم يُطبَّق من هذا الاتفاق سيبقى محورًا من محاور النقاشالأساسية لا سيما في المحطات المهمة،ويبقى السؤال: هل حقق اتفاق الطائف طموح الأطراف اللبنانية ؟ وهل أوجد آلية جديدة مختلفة عما كان سائدًا من قبل؟

خاتمة واستنتاجات:

لقد ركز البحث على إشكالية النظام السياسي اللبناني من الميثاق إلى الاتفاق النظام السياسيّ اللّبنانيمنع الحد الأدنى من الانصهار الاجتماعي بين أبنائه،وعطّل المبرر الأساسي لقيامه كدولة مستقلة، أي دولة قوامها مجتمع فيه من الوحدة والمصالح المشتركة والرغبة في أن تكون مستقلة عن الدول الأخرى.

توصّل البحث إلى عدة نتائج يُمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- عانى لبنان ومازال خللًا بنيويًّا في نظامه السياسي- الدستوري القائم على قاعدة الطائفية، ويُعتبر هذا النظام أحد الأسباب الداخلية الوجيهة لمختلف الأزمات التي عصفت به.

٢- إن التغيير الديموغرافي الذي فرضه إعلان دولة لبنان الكبير أدّى إلى خلق معضلات سياسيّة ووطنية، ونتج عنه إيجابيّة مسيحيّة موالية للانتداب مدعمة بفكرة أنها ذات حق في السيّطرة على الكيّان الجديد وتوجيهه، وسلبية إسلاميّة مناهضة له، رافضة للواقع الجديد الذي نقلها من مرحلة كانت فيه الأكثرية في ظل دولة إسلاميّة إلى مرحلة أصبحت فيها الأقلية.

٣- حُكم لبنان على أساس انقسامه إلى طوائف، وكان للدستور وللميثاق الأثر الأكبر في إحداث الفتن والأزمات الدائمة بسبب ما تضمناه من قوانين وسُنن أرست الطائفية في النصوص والنفوس. فالحكومات المتعاقبة لم تقم بإلغاء المواد الخاصة بالطائفية سواء الواردة في الدستور أو المعمول بها عُرفًا ممّا أدّى إلى نموّ الدولة اللبنانية على أسس هشّة.

٤- شهد لبنان منذ الاستقلال عام ١٩٤٣م سلسلة من الأزمات بلغت ذروتها في أواسط السبعينيات ، وكان لكل أزمة بعدها الخارجي، ومرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالتغيير الناشئ في السياسات الإقليمية والعالمية ، وكان هذا الارتباط يحدّد السياسة الداخلية للبنان بما في ذلك اختيار رئيس الجمهورية، فمنذ الاستقلال لم يأتِ رئيس للجمهورية صنع في لبنان.

٥- فشل الحوار الوطني، والتطورات العسكرية والسياسية تسببت في انهيار الدولة ومؤسساتها بالإضافة إلى تأثر لبنان بمحيطه العربي منذ نشأته وانعكاسات السياسة الخارجية على لبنان، كل هذه العوامل عجلت في سقوط وانهيار الميثاق الوطني.

٦- مع كل التناقضات في الحياة السياسية، تمكن الميثاق الوطني من توفير قواعد مقبولة للتعايش السياسي الطائفي بين البنانيين، إلا أنه لم يستطيع أن يؤمن فرصة اندماج مجتمعي ولا تحقيق الاستقلال الحقيقي.

٧- دخلت سوريا الأراضي اللبنانية للبحث عن حل توفيقي بين الأطراف المتنازعة، وكوسيلة لإنهاء الحرب وإعادة الاستقرار في البلد، لكنها تحولت إلى شريك فاعل في سير الأحداث، وربطت مستقبل الوجود العسكري السوري في لبنان بمصير التسوية السلمية في المنطقة.

٨- أعقبت الحرب اللبنانية (١٩٧٥- ١٩٩٠) تسوية سياسية لُفت بعباءة سعودية عربية ودعم أمريكيعُرفت باتفاق الطائف. كما أن العوامل الإقليمية والتحركات الدولية ساهمت بدورٍ كبيرٍ في الوصول إلى اتفاق يُرضي جميع الأطراف اللبنانية، ويُنهي النزاع بينها.

٩- تمكن اتفاق الطائف من إنهاء الحرب وإعادة الوحدة السياسية إلى البلاد، ومنح دور أكبر لمجلس الوزراء ورئيسه، وتقاسم مقاعد مجلس النواب والوزراء مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

١٠- اعتُبر الطائف ميثاقًا للسلام بين اللبنانيين، لكنهلم يؤدِّ الطائف إلى المصالحة الوطنية المنشودة، لأنه اصطدم بالطّائفية السّياسيّة المتغلغلة في النّظام والنّفوس،وبقي مجرد تسوية بين فريقين.

١١- عَجَزَ النظام اللبناني عن إيجاد قانون انتخابي ذي قواعد أساسية ثابتة، فالقوانين الانتخابيّة صدرت إما عن رؤساء جمهورية بهدف خدمة مصالحهم السياسية، وإما بقوة وصاية خارجية.

١٢- ما إن انتهى اللبنانيون من سكرة الطائف حتى وجدوا أنفسهم أمام التناقضات السياسية التي تمحورت حول تنفيذ الطائف وما رافقه من ممارسات ومخالفات للدستور والقوانين ومشاحنات بين المسؤولين، فضلًا عن علاقة لبنان بمحيطه العربي وخصوصًا سوريا.

- قام الطائف بتعديلات مهمةعلى صلاحيات رئيس الجمهورية، ليتحولبذلك النظام شبه الرئاسي في لبنان إلى نظام برلماني شبه مجلسي يقضي بالضرورة إلىحكم الأغلبية، وأصبح النظام اللبناني ديمقراطيًّا توافقيًّا، ولكنه بعكس ذلك منح بعض الامتيازات للطوائف، وفشلت فكرة تشكيل مجلس شيوخ إلى جانب المجلس النيابي مع أنّها كانت ستمتص بعض الاحتقان الطائفي.

المصادر والمراجع:

أولًا المصادر

١- ألبير منصور: **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢- انطوان سعد: **السادس والسبعون مار نصرالله بطرس صفير ١٩٨٦-١٩٩٢**،ج١، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣- إيلي سالم: **الخيارات الصعبة ١٩٨٢- ١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج**، ترجمة مخايل خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.

٤- بشارة الخوري: **حقائق لبنانية**، منشورات أوراق لبنانيّة، ج٢، ١٩٦١م.

٥- رغيد الصلح: **لبنان والعروبة الهويّة الوطنيّة وتكوين الدّولة**، دار السّاقي، بيروت، ٢٠٠٦م.

٦- سليم الحص: **عهد القرار والهوبتجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧- ١٩٩٠**، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩١م.

٧- عبد الله بو حبيب: **الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٩م.

٨- كريم بقردوني: **لعنة وطن (من حرب لبنان إلى حرب الخليج)**، عبر الشرق للمنشورات، لا تاريخ.

٩- كمال جنبلاط : **أسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها**، الدار التقدمية، المختارة، ط١، ٢٠١٢م.

١٠- كميل منسى: **إلياس الهراوي عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، دار النهر للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

١- ميشال شيحا: **في السياسة الداخلية**، ترجمة أحمد بيضون، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

ثانيًا: المراجع العربية والمترجمة:

a. أحمد زين: **محاضر ومناقشات، الدّستور اللّبنانيّ وتعديلاته (١٩٢٦-٢٠٠٤)**، د.ن، ط٣، ٢٠٠٤م.

b. أحمد طربين: **الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي (١٨٠٠- ١٩٥٨)**، جامعة دمشق، ١٩٧٧م.

c. أسامه إسماعيل عجروش: **الدستور اللبنانيوتعديلاته**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١م.

d. آني لوران وأنطوان بصبوص: **الحروب السرية في لبنان**، دار مختارات، بيروت، ١٩٨٨م.

e. باتريك سيل: **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠م.

f. باسم الجسر: **الصراعات الوطنية والوفاق اللبناني (١٩٢٠-١٩٧٥)**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨١م.

١. ٧- = = : **ميثاق ١٩٤٣ – لماذا كان ؟ وهل سقط ؟**، دار النّهار للنّشر، بيروت ١٩٨٧م.

g. تيودور هانف: **لبنان تعايش في زمن الحرب**، ترجمة موريس صليبا، مركز الدّراسات العربيّ الأوروبّيّ، باريس، ١٩٩٣م.

h. جورج أنطونيوس: **يقظة العرب**، ترجمة د. ناصر الدين الأسد، د. إحسان عباس، دار العلم للملايين، ط٨، ١٩٨٧م.

i. جورج بكاسيني: **أسرار الطائف من عهد أمين الجميّل حتى سقوط الجنرال**، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٣م.

j. حسان حلاق: **الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم في لبنان**، منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت، ١٩٨٧م.

٢. ١٢- = = : **التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ – ١٩٥٢)**الدار الجامعية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

٣. ١٣- = =: **مذكرات سليم علي سلام (١٨٦٨ – ١٩٣٨)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.

٤. ١٤- = =: **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٤٣) من جمعية بيروت الإصلاحية إلى الميثاق الوطني**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

٥. ١٦- حسن موسى: **بلا هوادة المسيرة السياسية لرجل الدولة الرئيس سليم الحص**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٤م.

٦. ١٧- خالد قباني: **وثيقة الوفاق الوطني في الطائف**، أبحاث توثيق لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، مج ٢، بيروت ١٩٩٣م.

٧. ١٨- رياض الصمد: **الطائفية ولعبة الحكم في لبنان**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م.

٨. ١٩- ريمون هاشم(الأب): **الانتداب الفرنسي على لبنان**، منشورات الجامعة الأنطونية ، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٩. ٢٠- الشيخ مرسل نصر: **الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية**، الناشر مؤسسة التراث الدرزي، لندن، ط١، ٢٠٠٩م.

١٠. ٢١- عارف العبد: **لبنان والطائف**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١١. ٢٢- عارف زين الدين: **قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، ٢٠٠٣م.

١٢. ٢٣- عبد الغني البسيوني: **النظم السياسية والقانون الدستوري**، منشأة المعرفة، الإسكندرية، لا تاريخ.

١٣. ٢٤- عقل عقل: **العدالة الدستورية والمجتمع التعددي**، طبعة إلكترونية.

١٤. ٢٥- فهد حجازي: **لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف**، ج٣، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.

١٥. ٢٦- فواز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الرّيس للكتب والنّشر، ط١، ٢٠٠٧م.

١٦. ٢٧- كمال الصليبي: **بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع**،مؤسسة نوفل، بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م.

١٧. ٢٨- مسعود ضاهر: **تاريخ لبنان الاجتماعي (١٩١٤- ١٩٢٦)**، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

١٨. ٢٩- = =: **لبنان الاستقلال والصيغة والميثاق**، دار المطبوعات الشرقية، لبنان، ١٩٨٤م.

١٩. ٣٠- نهاد حشيشو: **الحياة الدستورية في لبنان (نشأة الدستور، التعديلات، التفسيرات)**، المركز العربي للمعلومات، لبنان، ٢٠٠٧م.

٢٠. ٣١- واصف الحركة: **الميثاق بين الوفاق والشفاق**، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٨٨م.

٢١. ٣٢- وليد عوض : **أصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٧٧م.

٢٢. ٣٣- وهيب أبو فاضل: **لبنان في مراحل تاريخه الموجزة**، أنطوان للنّشر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.

٢٣. ٣٤- ياسين سويد (اللواء الركن): **المسألة اللبنانية (نقد وتحليل)**، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٢٤. **ثالثًا: دراسات ومحاضرات:**

١- أحلام بيضون : **الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء** .khayaralmoukawama.com

٢- خالد قباني: **ثوابت النظام اللبناني وآفاق المستقبل**، محاضرة ألقاها في بيروت بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧م، منشورات جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية.

٣- دراسة أعدتها الدولية للمعلومات بعنوان: **إلغاء الطائفية السياسية**، عام ٢٠١٠م،على الرابط التالي: Information International.

٤- **الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٢٦،التعديلات التي أقرت في مجلس النواب وفقًا لوثيقة (اتفاق الطائف)**، ١٩٩١م.

٢٥. ٥-عاطف عطية: **الدولة المؤجلة (دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان)**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٦. ٦- عبد الروؤف سنو: **التعايش المأزوم لبنان من الميثاق الوطني إلى اتفاق الدوحة وتداعياته ١٩٤٣- ٢٠١١**، محاضرة .

٢٧. ٧- علي حسين الشامي: **ندوة عودة الكفاءات اللبنانية المهاجرة**، منشورات وزارة المغتربين، ط١، ١٩٩٦م.

٢٨. ٨- محمد طي: **المسألة الطائفية في لبنان**، دراسات عربية، العدد الأول، السنة العاشرة، ١٩٧٣م.

٢- هادي الشوبكي: **قراءة تحليلية لنصوص اتفاق الطائف**، مركز الرأي للدراسات، ٢٠٠٥م، http://www.alraicenter.com

٣- المجلة القضائية: **المرسوم الاشتراعي الرقم(١١٢)**، العدد ٢٥،المنشورات الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٠م.

رابعًا: مراجع أجنبية

1. André' Bruneau: **Traditions et Politique de la France au Levant**, Paris,1931.
2. Edmond Rabbath:**La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel** ,Essai de synthese , Beyrouth ,Publication de L'Université' Libanaise ,1973.
3. Georges Corm: **Geoplitique du coflit Libanais,** Paris, Edition La Decouverte, 1986.

خامسًا: مواقع رسمية

١. الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء **http://.pcm.gov.lb/**Culturer/ar-LB

٢. **الموقع الرسمي للمحاكم الشرعية السنية في لبنان** على الرابط التالي:http://www.slc.gov.lb/default.asp

٣. **الموقع الرسمي لوزارة العدل:** http://ahdath.justice.gov.lb/law-nearby-personal.htm